قطر تمول الطابور الخامس ...

لتطويع مصر

obeikan.com

obeikan.com

آن باترسون

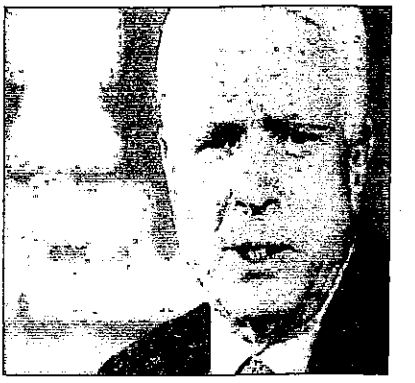

جون ماكين

محمد بديع

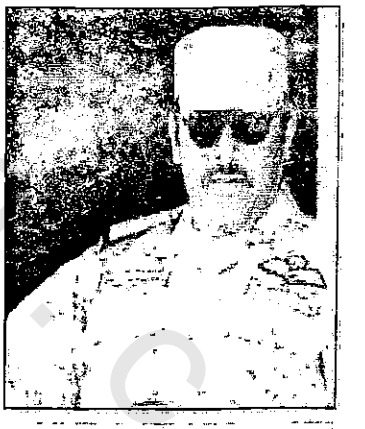

احمد بن ناصر بن جاسم

المستشار سامح ابو زيد

كونراد ادنباور

المرسى حجازى

التمويل القطرى فى مصر لم يكن علنياً رغم أنه بدأ منذ عام ٢٠٠٦ ، كما أنه لم يكن باتفاق مع الحكومة المصرية .. وكان موجهاً بشكل أساسى لدعم منظمات وأحزاب إخوانية سلفية قبل أن يتوجه منذ عام ٢٠٠٨ لدعم حركات وائتلافات شبابية بزعم دعم الد يمقراطيات والحريات فى مصر وذلك عبر تدريب وتجنيد قيادات شبابية وتمويلها للتحرك سياسيا ضد نظام مبارك عبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعى " فيسبوك وتويتر " بالدرجة الأولى لتحقيق الأهداف المطلوبة.

عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مباشرة اندلعت قضية التمويل الأجنبى وتصاعدت تباعا خصوصا مع بداية عام ٢٠١٢ لتعصف بالساحة السياسية المصرية ولتعيش مصر عدة أسابيع على وقع فضائحها التى طالت رموزا بارزة خصوصا من اطلقوا على انفسهم انهم (رموز الثورة) وجماعة الإخوان ، رغم أن القضية كانت تتعلق أساسا بتمويل ما يسمى منظمات أهلية تعنى بشئون إنسانية وحقوقية واجتماعية وتبدو بعيدة كليا عن السياسة وعن مجريات الثورة .

هذه القضية كما اندلعت فجأة انتهت فجأة بقرار سياسى حسب المراقبين الذين رأوا حينها أن الأطراف المتورطة فى الداخل توصلت إلى تسوية من نوع ما وراء الكواليس للملمة القضية إلى جانب ضغوط الأطراف الخارجية المتورطة أيضا وهى بشكل أساسى الولايات المتحدة الامريكية وقطر .. يشار هنا إلى أن القضية

انتهت فجأة فى أول مارس ٢٠١٢ بقرار المحكمة السماح للأجانب المتهمين " عددهم ١٩ بينهم ٦ أمريكيين " بمغادرة مصر .. لتُطوى بعدها القضية وتُسحب من التداول .

ما كشفته قضية التمويل الأجنبى كان كافيا ليُكمل الجوانب الناقصة فى خريطة " ربيع " مصر لناحية الأيدى الخارجية التى لعبت لهدم مصر ولافشالها وقبل بداية هذه الثورة بعدة أعوام ، فالتمويل الخارجى للجمعيات الأهلية المصرية لم يبدأ مع بداية الثورة وإنما بدأ أمريكياً منذ عام ٢٠٠٤ ثم قطريا منذ عام ٢٠٠٦ .

ومن مجريات القضية تبين كيف تحولت المنظمات الأهلية المصرية بفعل التمويل الأجنبى الأمريكي – القطرى إلى ما يشبه الطابور الخامس لاختراق مصر اجتماعيا وأمنياً .. فهذه المنظمات ليست كما يزعم أصحابها وممولوها من أن أهدافها نبيلة مثل دعم الد يمقراطية والحريات وحقوق الإنسان ..... الخ ، أهداف هذه المنظمات لا يراها إلا من يتابع خريطة تحركات الممولين الخارجيين .. هذا عدا عن أنه من البديهى معرفة أن خطورة التمويل الخارجى تكمن فى تنفيذ الأجندات الخاصة للدول الممولة خصوصا عندما تكون الدول الممولة هى الولايات المتحدة الامريكية وقطر .. وعندما يكون لذلك التمويل جانبان علنى وسرى .

ورغم أن القضية كانت تتعلق بشكل أساسى بمنظمات أمريكية (المعهد الجمهورى الدولى ومديره جون ماكين ، والمعهد الد يمقراطى الوطنى الذى أسسته مادلين أولبرايت ، وفريدوم هاوس ، والمركز الدولى الأمريكى للصحفيين) إلا أن قطر لم تكن بعيدة وكانت فى صلب الاتهامات وإن لم يصل الأمر إلى توجيه اتهامات محددة .. وحسب التحقيقات التى فتحتها السلطات المصرية فإن التمويل القطرى كان يسير جنبا إلى جنب مع التمويل الأمريكى الذى تضاعف بصورة كبيرة خلال الأشهر التى سبقت ثورة ٢٥ يناير .. وأكدت هذه التحقيقات أن قطر ضخت ملايين الدولارات قبيل الثورة .. وهذه الملايين ذهبت بشكل أساسى لجماعات إخوانية وسلفية والجمعيات الشرعية .. وجمعية أنصار السنة وحسب وثائق ويكيليكس فإن الولايات المتحدة الامريكية أسهمت بشكل مباشر فى تمويل القوى والحركات التى كانت تعارض نظام مبارك .

وإذا ما أردنا تتبع التمويل القطرى ودوره وأهدافه على الساحة المصرية لابد بداية من تتبع التمويل الأمريكى وكيف مهد هذا لذلك قبل أن يسيرا معاً لاستهداف مصر قبل الثورة وبعدها .

مع نهاية عام ٢٠٠٤ أعلن أمريكا عن تقديم مساعدات اقتصادية لمصر فى إطار ما سمته برنامج دعم الد يمقراطية ، وهو يقوم على تقديم مساعدات مباشرة إلى المنظمات الأهلية المصرية .. وتم ذلك بالاتفاق مع الحكومة المصرية عبر مباحثات عدة حددت أطر تقديم هذه المساعدات وآليات تنفيذها أى صرفها .. أما المنظمات التى تدخل فى إطار هذا الاتفاق فهى المنظمات المسجلة حصراً لدى وزارة التضامن الاجتماعى والموقعة على اتفاق مع وزارة الخارجية المصرية والذى يرخص لها العمل مع التأكيد على إحاطة الجانب المصرى بالمنظمات التى يخصص لها التمويل وحجم هذا التمويل وأوجه صرفه .. وفى الاتفاق الآنف الذكر يحق للحكومة المصرية طلب وقف أو تجميد نشاط أى منظمة ترى أن أنشطتها تشكل تهديدا للأمن القومى المصرى .

وعندما اندلعت قضية التمويل الأجنبى بعد ثورة ٢٥ يناير تبين من التحقيقات أن أغلب المنظمات التى تتلقى هذا التمويل ليست لها علاقة بالنشاطات الأهلية بل هى تتخذ طابعا سياسيا بدت ارتباطاته جلية جدا عندما بدأت الانتخابات الرئاسية بعد الثورة .. هذا عدا عن أن أغلب هذه المنظمات – التى تضاعفت أعدادها بصورة كبيرة جدا بعد الثورة – إما غير مسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعى وإما غير موقعة على الاتفاق المطلوب مع وزارة الخارجية المصرية .. رغم أن الإدارة الأمريكية كانت تجدد مرة بعد مرة أنها ملتزمة بقواعد التمويل المتفق عليها مع الحكومة المصرية وذلك فى كل مرة كانت مصر تعترض على وجود منظمات تعمل خارج هذه القواعد .

عقب ثورة ٢٥ يناير جاهرت الإدارة الأمريكية بدعمها منظمات تعمل خارج الاتفاق مع الحكومة المصرية ، حيث أعلنت من جانبها وبقرار أحادى اقتطاع ١٥٠ مليون دولار من مساعداتها لمصر (وكانت مخصصة لقطاعات التعليم

والصحة ودعم الاقتصاد) وتوجيهها بشكل مباشر نحو تمويل تلك المنظمات حتى لو لم تكن مسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعى أو الخارجية المصرية .

وفى جلسة عقدتها لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى بداية عام ٢٠١٢ أقرت السفيرة الأمريكية فى مصر " آن باترسون " أن الولايات المتحدة أنفقت منذ ثورة ٢٥ يناير ما حجمه ٤٠ مليون دولار على هذه المنظمات مشيرة إلى أن ٦٠٠ منظمة مصرية تقدمت بطلبات للحصول على منح مالية أمريكية ، وهذه المنظمات بمجملها كانت تسعى لاستقطاب واستغلال شباب وائتلافات شبابية لأهداف سياسية خصوصا فى ظل الحراك الذى تشهده مصر بعد الثورة ، وكانت التركيز على فئات شبابية محددة تحمل أفكارا تصادمية مع الجيش أو الحكومة أو التيارات الأخرى فى المجتمع ، فقد بلغ عدد تلك الائتلافات الشبابية حوالى ٢٠٠ ائتلاف غطت بممارساتها على القوى الثورية الحقيقية وأشاعت مزيدا من الفوضى على الساحة السياسية المصرية .

فى ٢٩ ديسمبر ٢٠١١ داهمت قوى الأمن المصرية مكاتب ١٧ منظمة منها أربع منظمات أمريكية إضافة إلى منظمة ألمانية تدعى (كونراد ادنباور) بتهمة انتهاكها القوانين المصرية وثبوت عدم حصول أى منها على تراخيص للعمل فى مصر .. وتمت إحالة ٤٣ شخصا على علاقة بهذه المنظمات إلى القضاء مع منعهم من السفر ومن بينهم ١٩ أجنبيا منهم ٦ أمريكيين .. وبقية المتهمين من جنسيات عربية خليجية ولبنانية وفلسطينية ..

نتج عن ذلك أزمة كبيرة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية استمرت بالتصاعد عدة أسابيع قبل أن تنتهى القضية بالسماح للمتهمين الأجانب بمغادرة البلاد بقرار من المحكمة فى أول مارس ٢٠١٢ .

الأخطر فى قضية التمويل الأمريكى ما يتعلق بتهديد الأمن القومى المصرى ففى مؤتمر صحفى فى ٩ فبراير ٢٠١٢ عقده المستشار سامح أبوزيد وهو أحد قضاة التحقيق فى قضية التمويل الأجنبي .. أكد أبو زيد أنه من خلال التحريات وتفتيش مقرات المنظمات الأمريكية المتهمة عُثر على خرائط فى مقر المعهد الجمهورى الأمريكى تتضمن مخططا لتقسيم مصر إلى أربع دويلات .. فى الشمال

والجنوب والشرق والوسط .. وأشار أبوزيد إلى استطلاعات الرأى التى كانت تجريها المنظمات الأمريكية والتى تدور أسئلتها حول ديانة المواطنين وحياتهم وعدد المراكز الدينية وحتى مواقع الارتكاز للقوات المسلحة .. وأكد أبوزيد أن هذه المنظمات لا علاقة لها بالعمل الأهـى وهى منظمات سياسية مراكزها الرئيسية خارج مصر وتستقدم تحويلات مالية عبر دول محددة أو عبر أشخاص لا يعملون فيها .

الشق الثانى من قضية التمويل الأجنبى يتعلق بقطر.. لكن التمويل القطرى وعلى عكس نظيره الأمريكى ، لم يكن علنيا رغم أنه بدأ منذ عام ٢٠٠٦ ، كما أنه لم يكن باتفاق مع الحكومة المصرية .. وكان موجها بشكل أساسى لدعم منظمات إخوانية سلفية قبل أن يتوجه منذ عام ٢٠٠٨ لدعم حركات وائتلافات شبابية بزعم دعم الد يمقراطيات والحريات فى مصر وذلك عبر تدريب وتجنيد قيادات شبابية وتمويلها للتحرك سياسيا ضد نظام مبارك عبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعى " فيسبوك وتويتر " بالدرجة الأولى لتحقيق الأهداف المطلوبة وفى هذا الإطار تبرز " أكاد يمية التغيير " فى الدوحة .

وثيقة سرية للمخابرات المركزية الأمريكية " سى آى إيه " نشرتها قبل أعوام عدة صحف غربية .. بعدما كشفت السرية عنها بموجب قانون كشف الحقائق الأمريكي ..

هذه الوثيقة تقول : عندما سعت المخابرات المركزية لتفكيك يوغسلافيا السابقة إلى عدة دول ضمن خطتها لاضعاف الكتلة السوفيتية استخدمت خطة عمل محددة لتمويل المنظمات الأهلية فى البلاد .. (الوثيقة تحمل ختم المخابرات المركزية الأمريكية وصدرت بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٩٨) .. الخطة نفسها استخدمتها الولايات المتحدة وقطر فى مصر بعد الثورة عبر طابور خامس يضم عددا من المنظمات الأهلية أو ما يسمى منظمات المجتمع المدنى بهدف تطويع هذه الثورة ومصادرة الإرادة والقرار السياسى فى مصر .. وللتوضيح أكثر .. استخدام هذه المنظمات فى عملية التفكيك والاختراق فى ظل عدم وجود رقابة عليها أو معرفة اسمائها بالكامل وماذا تفعل ؟ .. تماما كما كان الحال فى يوغسلافيا .. وهذا

هو سر الجدل المثار حول إصرار أمريكا على دعم المنظمات الأهلية من دون رقابة الحكومة المصرية ومن دون تحديد مسار التمويل وأين يستخدم ولمن يذهب ؟ إذاً القضية ليست – كما يزعمون – تتعلق بتقديم تمويل لأهداف عامة تبدو نبيلة بل هى تتعلق بأهداف الجهات الممولة وهذه الأهداف قد لا يدركها إلا من يتابع خريطة التحركات الأمريكية – القطرية فى مصر خصوصا بعد الثورة .. وهنا تكمن خطورة التمويل الأجنبى .

هنا من المفيد أيضا إيراد اعترافات وزير المالية فى عهد مرسى المعزول الدكتور المرسى حجازى أواخر ابريل ٢٠١٣ من أن الحكومة القطرية طلبت الحصول على معلومات تمس الأمن القومى المصرى مقابل المساعدات المالية التى وعدت قطر بتقد يمها لمصر وفى مقدمها شراء سندات حكومية بقيمة ٣ مليار دولار إلى جانب ودائع بقيمة ٥ مليار دولار.

وتتضمن المعلومات التى تريد قطر الحصول عليها : معلومات عن تسليح وحجم القوات المسلحة .. والمعاهدات الدفاعية المشتركة بين مصر والدول الأخرى .. والاستفسار عن المشكلات الحدودية .. وأيضا معلومات حول البيئة والزيادة السكانية والتركيز على النسبة المئوية لمن هم تحت سن الـ١٨ إلى جانب معرفة درجة كفاءة الجنسين وتوزيع الثروة والمستوى الاجتماعى والاقتصادى .. ونسبة البطالة وسوق العمالة واتحادات العمال ومستوى الدخل فى القطاعين العام والخاص .. ونظام المعاشات والضمان الاجتماعي ... كما طلبت قطر احاطتها بالتغييرات الدستورية والوزارات وكيفية تعيين المسئولين .. وأكثر من ذلك طلبت قطر الاحتفاظ لنفسها بحق طلب المزيد من المعلومات إذا ارتأت ذلك وفى أى وقت تريد .

وقتها كان أحد كبار السياسيين قد عقد اجتماع سرى غامض مع مرشد الإخوان محمد بديع ورئيس المخابرات القطرية أحمد بن ناصر بن جاسم آل ثانى .. للحديث حول الانتخابات الرئاسية ... السياسى البارز .. قال حينها : أنا معارض لكنى وطنى وأحب بلدى ولا يمكن أن أقبل بهذا .. إنهم يريدون بيع

البلاد .

واتجهت التحليلات بعد ذلك الاجتماع إلى أن العرض الذى قدمته قطر ورفضه السياسى البارز يتعلق بقناة السويس وبيعها لقطر مدة ٩٩ عاما . . وكانت زيارة رئيس المخابرات القطرية لمصر حينها متعلقة بمعرفة ماذا يحتاج الإخوان للفوز برئاسة مصر؟! .

وهناك الوثيقة التى كشفت عنها صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية حول صفقة أمريكية- قطرية تحصل بموجبها قطر على استضافة كأس العالم لعام ٢٠٢٢ مقابل تنفيذ الأجندات الأمريكية - الإسرائيلية المطلوبة فى الدول العربية خصوصا " دول الربيع العربى " وفيها ما يتعلق بمصر حيث تقول الوثيقة : عندما حُصرت المنافسة على استضافة نهائيات كأس العالم بين أمريكا وقطر رأت الإدارة الأمريكية أن تتنازل لصالح قطر .

وتتضمن المخططات الأمريكية تفعيل دور قناة " الجزيرة " من خلال تغطية ملفات حساسة فى جميع الدول العربية حسب التوجيهات الأمريكية بقصد إثارة الفوضى فيها . . إضافة إلى توقيع صفقات مالية كبيرة مع دول عربية تستهدف السيطرة على أراض وقطاعات اقتصادية مهمة من أجل استخدامها كمقرات ومراكز تجسس أثناء تنفيذ الأجندات المعدة . . وفى هذا الإطار كانت التحركات القطرية فى مصر عبر تقديم الأموال لمنظمات المجتمع المدنى . . وعبر تقديم عروض الاستثمار الاقتصادية . . وعبر الودائع المصرفية . . وكله تحت ستار الإخوة والصداقة ودعم " الثورات " .

• المتابع لكل ما سبق . . وغيره كثير . . يدرك حجم التآمر القطرى - الأمريكى على مصر . . ويدرك كيف أعدت الولايات المتحدة الامريكية قطر على مدى سنوات لتكون البوابة الخلفية التى ينفذ منها الأمريكيون والصهاينة إلى مصر للاستحواذ على مقدراتها الحيوية وقرارها السياسى من دون أن يرهقوا أنفسهم بمواجهات ومصادمات مباشرة طالما أن هناك من يمكن تجنيده، وتوجيهه عن بعد لتنفيذ الأجندات المطلوبة .